# المشاركة السياسية و دورها في تفعيل التنمية

بقلم: د/ طيب جميلة
أستاذة محاضرة قسم"أ"
بجامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

تعتبر المشاركة السياسية محفزا لتحقيق التنمية بكل أبعادها وخاصة في شقها السياسي ذلك أنها عملية هادفة ترتكز في أوسع معانيها على حق المواطن في تأدية دور معين في صنع القرار السياسي فيتحول بذلك من مجرد عضو في جماعة إلى مواطن سياسي يشارك في وضع الأهداف العامة لمجتمعه. انه مبدأ المواطنة الذي يتدعم بثقافة المشاركة التي تعبر بدورها عن قابلية النظام السياسي في استيعاب الحراك الاجتماعي مما يساعد على خلق هوية وطنية واحدة تؤكد على مفهوم الولاء و الانتماء إلى الدولة الوطنية. و تلعب في الواقع الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني دورا هاما في عملية المشاركة السياسة -باعتبارها من أهم قنوات هذه المشاركة- بما يسمى بالتنشئة السياسية التي تعمل على تنمية السلوك الحضاري في المجتمعات الديمقراطية أو التي تتجه نحوها إذ تعتبر ظاهرة متأصلة في الحياة السياسية أساسها النضج الثقافي و الوعي السياسي الذي يقر بوجود الاختلاف و يحترم التنوع الديني و الثقافي.

**Résume**

La participation politique est considérée comme un facteur motivant pour le développement dans toutes ses dimensions et en particulier l' aspect politique car elle permet au citoyen de contribuer à la prise de décision et devenir un citoyen politique qui contribue à l' élaboration des objectifs généraux de la société . C' est le principe de la citoyenneté qui se renforce par la participation politique . Cette participation traduit la capacité du système politique dans l' assimilation de la mobilité sociale ,et qui crée une identité nationale . En effet les parties politiques et les organisations de la société civile jouent un rôle très important dans le processus de la participation politique par la socialisation politique qui sert à développer le comportement

civil dans les sociétés démocratiques ou en voie de démocratisation.

**مقدمة**

يعد مفهوم التنمية من المفاهيم التي حظيت باهتمام الكثير من الباحثين حيث تبين أن للتنمية أبعادا كثيرة تشمل كافة جوانب الحياة: الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية و الثقافية مما يجعل من التنمية مفهوما شاملا.

و في هذا السياق تعتبر التنمية السياسية أحد أوجه هذه التنمية المجتمعية إذ تتضمن في مجمل معانيها تنمية روح المواطنة، الولاء و المشاركة السياسية التي تعد مطلبا ضروريا تتطلع إليه غالبية دول العالم الثالث ساعية للتخلص من الأزمات السياسة و ترسيخ الممارسة الديمقراطية التي لا يمكن أن تتم إلا بتفعيل حق المشاركة السياسية و احترام حرية اختيار الأفراد لحكامهم و حقهم في صياغة السياسة العامة لمجتمعاتهم مما يقتضي نوعا من التعاون بين المواطن و المؤسسات الحكومية.

و ترتبط المشاركة السياسية في الواقع، بتنامي السلوك الحضاري في المجتمعات الديمقراطية أو التي تتجه نحوها إذ تعتبر ظاهرة متأصلة في الحياة السياسية أساسها النضج الثقافي و الوعي السياسي الذي يقر بوجود الاختلاف و يحترم التنوع الديني و الثقافي و يؤمن بحرية الرأي و التعبير. و تقتضي ضرورة وجود نخبة منفتحة على محيطها تسمح بعملية الحراك و التجدد مما يسفر عن ارتقاء الأداء الحكومي و استجابته لآمال و طموحات مواطنيه ويؤدي في النهاية إلى تحقيق دولة وطنية قائمة على أساس ديمقراطي تشاركي.

و عليه، و انطلاقا مما سبق، تسعى هذه الورقة البحثية إلى محاولة الإجابة عن الإشكالية التالية:

**ما هو الدور الذي تلعبه المشاركة السياسية في تفعيل التنمية في بعدها السياسي ؟**

**المحور الأول: المشاركة السياسية و التنمية: مدخل مفاهيمي**

ارتبط مفهوم المشاركة السياسية بالتنمية على اعتبار أن المشاركة السياسية عملية هادفة ترتكز في أوسع معانيها على حق تأدية المواطن لدور معين في صنع القرار السياسي في كافة المجالات نظرا لتشابك و

تعقد مشكلات الحياة المعاصرة بهدف الوصول إلى تحقيق التنمية بكافة أبعادها و خاصة التنمية السياسية التي تعتبر الحجر الأساس للديمقراطية

**1-1: تعريف المشاركة السياسية:**

حظي مفهوم المشاركة السياسية باهتمام الكثير من الباحثين في العلوم السياسية و الاجتماعية على حد سواء مما أسفر عن جملة من التعاريف تتفق في مجملها على مختلف النشاطات التي تهدف إلى اختيار القيادات السياسية على كافة المستويات الحكومية من وطنية و محلية، التأثير في قرارات الحكومة و صنع السياسات العامة. انه الطرح الذي تبناه " صموئيل هنغتون و"جون نيلسون" اذ يعتبران أن " المشاركة السياسية هي النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء كان هذا النشاط فرديا أم جماعيا منظما أم عفويا متواصلا أم متقطعا سلميا أو عنيفا شرعيا أم غير شرعي فعال أم غير فعال."[i]

و لا يختلف تعريف "مارغريت كنوي" كثيرا إذ تعتبر أن المشاركة السياسية "هي نشاطات المواطنين التي تعبر عن محاولتهم التأثير على أسس حكوماتهم أو اختيار سلطات حكوماتهم أو سياسات حكوماتهم و قد تذهب هذه النشاطات إما إلى دعم السياسات القائمة أو السلطات المتواجدة أو أسسها أو في تغير واحد منها أو جميعها"، [ii] فالهدف من المشاركة السياسية هي إتاحة الفرصة للأفراد و بلا تمييز حق المشاركة في صنع السياسة العامة للبلاد أو على الأقل مراقبة هذه السياسات.

أما دائرة المعارف الاجتماعية فتعرف المشاركة السياسية على أنها تلك الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامه و في صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر أي أنها تعني اشتراك الفرد في مستويات العمل و النظام السياسي"،[iii] و هي بذلك تعبر عن مدى رشادة الحكم في الاستفادة من الطاقات البشرية المتاحة و مؤسسات المجتمع المدني.

و يرى "فليب برو " أن المشاركة السياسية هي مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون و تكون قابلة أن تعطيهم تأثيرا على سير المنظومة السياسية و يقترن هذا المعيار في النظم الديمقراطية التي هي شكل من الممارسة السياسية يتعلق ببنية النظام السياسي و آليات

عملياته المختلفة إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء كانت التأييد أو مساندة أو معارضة لكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد و الجماعات التي يقدمون عليها." [iv]

و عليه و من خلال هذه التعريفات نستنتج أن المشاركة السياسية من أهم المواضيع التي ركز عليها علم الاجتماع السياسي باعتبارها المنبر الذي يعبر الفرد من خلاله عن رأيه و تطلعاته، ليتحول بذلك دوره من مجرد عضو في جماعة إلى مواطن سياسي يؤثر في السياسة العامة من خلال مشاركته في وضع الأهداف العامة لمجتمعه. و لهذا تصبح المشاركة السياسية وثيقة الصلة بمفهوم المواطنة بل تعتبر من ابسط حقوقها إذ يعرفها السيد عبد الحليم الزيات على كونها "عملية طوعية رسمية تنمو عن سلوك منظم مشروع و متواصل، تعبر عن اتجاه عقلاني رشيد و ينبع عن إدراك عميق لحقوق المواطنة و واجباتها من خلال ما يباشره من ادوار فعالة و مؤثرة في الحياة السياسية." [v] فالمشاركة الجماهيرية تقتضي نوعا من التعاون بين المواطن و المؤسسات الحكومية ذلك أن تكريس حق المواطنين في التعبير عن آرائهم حول المسائل الوطنية يدعم التوجه الديمقراطي. و المشاركة السياسية وطيدة الصلة بالثقافة السياسية أيضا إذ تؤثر التوجهات السياسية و الأنماط السلوكية التي يحملها الفرد اتجاه النظام السياسي في أداء هذا النظام و طبيعته مما يجعل من المشاركة السياسية احد أنماط الثقافة السياسية السائدة في المجتمع و التي قد تكون شعبية غير محدودة أو قد تكون مشاركة الأقلية النشطة.

**2-1 مستويات و أشكال المشاركة السياسية**

تتخذ المشاركة السياسية أشكالا و مستويات عديدة تختلف من مجتمع لآخر و من نظام سياسي لآخر و من فترة لأخرى في نفس الدولة حسب الظروف السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية و كذا النفسية التي تشجع أو تحد هذه المشاركة. و قد "حدد بعض الباحثين مستويات المشاركة إلى ثلاث مستويات هي: النشطاء و المهتمون و الهامشيون و يضيف البعض الآخر مستوى رابع يتعلق بالمتطرفين الذين يعملون خارج الأطر الشرعية و يلجئون لأساليب العنف" . [vi]

*فالمستوى الأول و الأعلى: يشمل الأفراد الأعضاء في منظمات سياسية، المشاركين في الحملات الانتخابية و الذين يحضرون الاجتماعات بصفة دورية.
*المستوى الثاني: و يشمل فئة المهتمين بالنشاط السياسي و المتتبعين للأحداث السياسية و منهم المصوتون في الانتخابات.
*المستوى الثالث: و يضم الأفراد الذين ليس لديهم أي ميل للأحداث السياسية و الذين لا يشاركون في العمل السياسي إلا عندما تكون مصالحهم مهددة.
*المستوى الرابع: يشمل الأفراد الذين يعملون خارج الأطر الشرعية حيث يلجئون إلى أساليب العنف.
و تتخذ المشاركة السياسية شكلين إذ يتمثل الأول في المشاركة السياسية الرسمية و يتمثل الثاني في المشاركة السياسية غير الرسمية، و يرجع "جيمس اندرسون" في كتابه "رسم السياسات" المشاركة السياسية الرسمية إلى أصحاب المناصب الرسميين انطلاقا من واقع الحفاظ على مصالحهم و من خلال تحقيق الدوام الاستمرار و الاستقرار للنسق اللذين يهيمنون عليه يواجهون مصاعب و صراعات مع الآخرين من ذوي المصالح من أعضاء المجتمع، و يتمثلون في أصحاب المناصب السياسية العليا الذين يشكلون المستوى الأول من المشاركة السياسية الرسمية و يأتون على قمة التدرج ... أما المشاركون غير الرسميون فهم أعضاء الأحزاب السياسية خارج السلطة و جماعات الضغط أو المصلحة أو الأقليات و هم يمثلون المعارضة في أي نسق سياسي."[vii] كما تأخذ المشاركة السياسية أشكالا أخرى منها:[viii]
*الأشكال التقليدية و التي تمثل من الناحية الإجرائية جميع مظاهر المشاركة في الانتخابات على المستويين القومي و المحلي و الانضمام لعضوية الأحزاب السياسية و غيرها من المؤسسات و التنظيمات التطوعية في المجتمع و تقلد المناصب السياسية أو السعي لتقلدها و المشاركة في الاجتماعات ذات الطابع السياسي.
أما الأشكال غير التقليدية فتتمثل في أعمال الاحتجاج الجماعي كالمظاهرات السلمية و الإضرابات و أعمال العنف السياسي مثل الشغب و التمرد و الاغتيال السياسي و الثورات و تلجأ الجماعات إلى ممارسة

هذه الأشكال غير التقليدية للتأثير على قرارات النظام و سياساته في حالة غياب أو ضعف القنوات الرسمية الشرعية.

**3-1فواعل و آليات المشاركة السياسية:**

تتم عملية المشاركة السياسية عبر قنوات متعددة يسعى الفرد من خلالها المساهمة في صنع القرارات و التأثير على السياسات العامة، و إذا كانت هناك فواعل كثيرة في هذه العملية تتراوح بين الأحزاب السياسة، جماعات الضغط و المواطن تبقى الأحزاب السياسية من أهم الفواعل في هذه العملية باعتبارها إطارا للمشاركة المستمرة. كما يعتبر الانتخاب من بين الوسائل الهامة في المشاركة السياسية إذ يجسد مبدأ التطبيق الفعلي لمبادئ الديمقراطية في المجتمع.

**2- مفهوم التنمية السياسية:**

يعد مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة إذ ظهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية بعدما تبين أن للتنمية أبعادا كثيرة و أن البعد الاقتصادي غير كاف لوحده لتحقيق تنمية شاملة. و قد عرف هذا المفهوم اهتماما متزايدا في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية إذ يعتبر واحدا من أبرز المفاهيم التي استحوذت على اهتمام دارسي هذه العلوم بما فيهم علم الاقتصاد الذي كان سباقا لذلك، ثم انتقل هذا المفهوم إلى علم السياسة أين أصبح واحدا من أبرز محاوره.و قد ارتبط مفهوم التنمية السياسية بعدة وظائف تسعى إلى الارتقاء بالأداء السياسي على كافة المستويات (الأفراد، الجماعات، الأحزاب، الحكومات) مثل تحديث المؤسسات السياسية، تطوير تنظيم و أداء الأحزاب السياسة.

و يصعب في الواقع إيجاد تعريف جامع لمفهوم التنمية السياسية إذ يعرفها "صامويل هنتغتون" بأنها تلك العملية التي بمقتضاها يزداد ترشيد السلطة و التباين في الهياكل و الأبنية و المؤسسات السياسية و زيادة المشاركة السياسية". [ix]بمعنى إحلال سلطة سياسية رشيدة موحدة ذات طابع وطني محل السلطة القائمة على أسس دينية أو عائلية وراثية، أي "إسناد السلطة إلى أساس قانوني ينظم اعتلاءها و ممارستها و تداولها. و قد أشار عالم الاجتماع السياسي الفرنسي "مونتسكيو" في كتابه الشهير "روح القوانين" الصادر عام 1748 إلى مبدأ شرعية السلطة القاضي بانسلاخها عن شخص الحاكم لكي يصبح مجرد عامل عليها يمارسها

لحساب صاحبها الأصيل المتمثل في الدولة".[x] بينما يقصد "هنغتون" بالتباين في الهياكل و الأبنية السياسية تطوير البنى الخاصة لانجاز الوظائف على الصعيد القانوني و الإداري و العسكري. أما المشاركة السياسية فبقصد بها زيادة انخراط المواطنين في الشأن السياسي.

و يشير مفهوم التنمية أيضا إلى إقامة الأبنية التي تسمح بالمشاركة الشعبية في العملية السياسية و خلق جهاز إداري قادر على التنفيذ الفعال للسياسات الإنمائية و تلبية مطالب المواطنين و بناء الديمقراطية بما تتضمنه من إنشاء المؤسسات السياسية، و خلق ثقافة سياسية تؤكد على الولاء القومي و تفتح الآفاق إلى التعددية الحزبية"[xi]. و بهذا اقترن مفهوم التنمية السياسة دائما بالمشاركة الشعبية في العملية السياسية و خلق بنى قادرة على الاستجابة لمطالب المواطنين و إنشاء مؤسسات سياسية فعالة تستجيب لتغيرات الحياة و تشارك في البناء الديمقراطي.

و يحدد "لوسيان باي" أهم عناصر التنمية في المساواة بين المواطنين و قدرة النظام السياسي على أداء وظائفه و تحديد الأدوار و الوظائف داخل المجتمع. " إذ يقدم في " كتابه "مظاهر التنمية السياسية" مجموعة من المؤشرات و القيم التي تتضمنها عملية التنمية السياسية على الشكل التالي:

* التنمية السياسية هي تحقيق التغيير الحكومي المنتظم.
*التنمية السياسية هي بناء الدولة القومية.
* التنمية السياسية هي تحقيق المشاركة.
* التنمية السياسية هي تدعيم قدرات النظام السياسي.
* التنمية السياسية هي أحد جوانب عملية التغيير الاجتماعي الشامل.
* التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية.
* التنمية السياسية هي تحديث الثقافة السياسية للمجتمع.
*التنمية السياسية هي الشرط الضروري اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية".

و عليه، يكون "لوسان باي" قد توصل إلى معنى أكثر شمولا للتنمية السياسية إذ يرى أنها جانب من عملية التغير المتعددة الجوانب بدايتها المساواة في فرص المشاركة في صنع القرار السياسي، و ثانيها قدرة النظام السياسي و كفاءته في أداء وظائفه بما يلبي احتياجات أفراده و

التأثير في الحياة الاجتماعية و ثالثها التمييز أو التخصص بما يعني تقسيم العمل و تجديد الوظائف داخل أبنية الحكومة بطريقة لا تعني تجزئة و عزلة الأجزاء المختلفة للنظام السياسي.

و يرى "جابريال الموند" و "بنكام باول" في التنمية السياسية استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية أو الدولية و بالذات استجابة النظام لتحديات بناء الدولة و بناء الأمة، المشاركة السياسية و التوزيع لأنها عبارة عن بنية متميزة تحتوي على أنظمة فرعية مستقلة.

كما يحدد روبرت بركنهام في مقالته "اقترابات لدراسة التنمية السياسية خمس اقترابات لمفهوم التنمية السياسية حسب الزاوية التي ينظر منها كل باحث و تتمثل في:

***مقاربة قانونية**: التي تنظر إلى التنمية السياسية من الوجهة القانونية الرسمية كالحماية المتساوية في ظل القانون، مبدأ الفصل بين السلطات... بمعنى الأسس القانونية للدولة الديمقراطية بكل أبعادها المرتبطة بالفكر الدستوري الغربي.

***مقاربة اقتصادية**: ترى أن التنمية السياسية هي تلك التنمية التي تصبو إلى إشباع الحاجات الاقتصادية للمواطنين تماشيا مع طموحاته.

***مقاربة إدارية:** ترى أن التنمية السياسية هي القدرة الإدارية على حفظ القانون و الانتظام و ضرورة وجود إدارة مواطنة ملتزمة باحترام مبدئي المشروعية الإدارية و المشروعية القانونية.

***مقاربة اجتماعية**: ترى أن التنمية السياسية تقوم على أساس نظام اجتماعي يقوم بتفعيل المشاركة الشعبية في الحياة السياسية و تطويق الانشقاقات الطائفية، الدينية، اللغوية و الإقليمية إلى أكبر حد.

***مقاربة ثقافية**: ترى أن التنمية السياسية مجموع خصائص اتجاهية و شخصية تمكن أعضاء النظام السياسي من قبول امتيازات و تحمل المسؤوليات النابعة من العملية السياسية الديمقراطية".[xii]

و عليه، تصبح التنمية تعبر عن عملية معقدة متعددة الأبعاد تستهدف تحديث النسق السياسي داخل البناء الاجتماعي و إكساب النظام السياسي شرعية و فعالية إذ يعتبرها الدكتور السيد الزيات "عملية سوسيو تاريخية متعددة الأبعاد و الزوايا تستهدف تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري يستمد أصوله الفكرية من نسق إيديولوجي تقدمي ملائم يتسق مع

الواقع الاجتماعي الثقافي للمجتمع و يشكل أساسا مناسبا لعملية التعبئة الاجتماعية. و يتألف بناء هذا النظام من مجموعة من المؤسسات السياسية –الرسمية و الطوعية- التي تتمايز عن بعضها بنائيا و تتبادل التأثير فيما بينها جدليا و تتكامل مع بعضها البعض وظيفيا و تمثل في الوقت نفسه الغالبية العظمى من الجماهير و تعكس مصالحها و تهيئ المناخ الملائم لمشاركتها في الحياة السياسية بشكل ايجابي و فعال يساعد على تعميق و ترسيخ حقائق و إمكانات التكامل الاجتماعي و السياسي و يتيح الفرصة لتوفير أوضاع مواتية لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع بوجه عام". [xiii]

**المحور الثاني: دور المشاركة السياسية في تعميق التنمية:**

تتيح المشاركة السياسية فرصا أكبر للمواطن للمساهمة في وضع السياسات العامة و مراقبتها و تشعره بمواطنته و مدى ارتباطه بمجتمعه، و تجعله أكثر اعتقادا بفاعليته كمواطن في جهود التنمية عامة و السياسية خاصة إذ يملك القدرة على تغيير النظام السياسي و تعديله بالوسائل المتاحة لديه كالانتخابات، المظاهرات أو بواسطة قنوات أكثر تنظيما كالأحزاب السياسية و جماعات الضغط. هذا ما يسمى بثقافة المشاركة التي تعتبر أحد أنماط الثقافة السياسية و عكس ثقافة الخضوع التي يكون فيها موقف الأفراد سلبيا رغم إدراكهم لكيفية تكوين البنى السياسية و كل ما يتعلق بالعملية السياسية بسبب الخوف من الإقدام على أي نوع من المشاركة ،إما لاعتقادهم أن أدوارهم لا تكتسي أي أهمية بالنسبة للنظام السياسي. فبثقافة المشاركة يعتبر المواطن نفسه جزء مهما من العملية السياسية يمكن التأثير فيها كما يتأثر بها مما ينمي و يطور ثقافة المشاركة التي تعبر مطلبا أساسيا في المجتمعات الديمقراطية، فثقافة المشاركة ترتبط بكل وضوح ببناء النظم .

إن غياب ثقافة المشاركة يسفر عن ما يسمى بأزمة المشاركة التي تنشأ عندما يعجز النظام السياسي عن التكيف مع الحراك السياسي فلا يستطيع استيعاب المطالب و تمثيلها سياسيا مما يؤثر بشكل كبير على شرعية هذا النظام، بحيث "تمثل هذه الأزمة تحديا مباشرا تتحمل النخبة السياسية بشكل كبير نتائجه إذ أنها ترتبط بقابلية النخبة على التجدد و استيعاب القوى السياسية المختلفة و الآراء و الاتجاهات السائدة في المجتمع. إذ يؤدي تزمتها في تبني رؤى سياسية متصلبة إلى نتيجة سلبية تتمثل في

غلق فرص الحراك و غلق أبواب المشاركة السياسية أمام أعداد كبيرة من أبناء المجتمع مما يؤدي إلى عملية تدوير بطيئة داخل النخبة و جعل التغيير في النمط السياسي فيها رهنا بحدوث انقلاب عسكري أو موت زعيم كبير أو بثورة شعبية أو بانتصار حرب أهلية. على العكس من ذلك في حالة وجود نخبة منفتحة و منغلقة على نفسها مما يجعلها تسمح بعملية الحراك و التجدد و هو ما يزيد من إمكانية تجاوز النظام السياسي لهذه الأزمة المتعلقة بالمشاركة و فتح قنوات التواصل و التجدد مع الآراء السياسية و القوى الصاعدة فيه."[xiv]

**1-1 دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية:**

يرتبط مصطلح التنمية السياسية بدور الأحزاب السياسية دائما من خلال وضع الأسس لقيام مجتمع ديمقراطي مبني على التعددية و يسعى إلى التداول السلمي على السلطة إذ " من وظائف الأحزاب السياسية بلورة الانقسامات الطبيعية في المجتمع و تحويلها من انقسامات طبيعية إلى انقسامات منظمة باعتبار أن الحياة السياسية مليئة بالاتجاهات المتعارضة و القوى المتنافسة و الأمزجة المتباينة و الطموح و الأطماع و المصالح المختلفة. و تمثل كل هذه المسائل محركات النشاط السياسي و هي تتبلور و تتحرك من خلال الأحزاب السياسية و بهذا تعتبر من الأدوات الفعالة لإيجاد نوع من النظام في الحياة الاجتماعية".[xv] فالحزب يعمل على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن معتقداتها و رغباتها بطريقة منظمة و فعالة، كما يقوم بدور التثقيف السياسي الذي يجعل المواطن أكثر وعيا بطبيعة العلاقة التي تربطه بالسلطة التي تحكمه فيتجلى ذلك في سلوكه السياسي . وتندرج هذه الثقافة السياسية ضمن منظومة أكبر تتمثل في ما يسمى "بالتنشئة السياسية التي تشير إلى عملية تعلم القيم و الاتجاهات السياسية و السلوكات و الأنماط الاجتماعية ذات المغزى السياسي".[xvi]

وعليه، تعتبر الأحزاب السياسية احد الميكانيزمات الفعالة في تعبئة الجماهير و رفع مستوى وعيها السياسي و كذا تجميع مطالبها و عقلنتها و طرحها على صانع القرار و بالتالي تحويلها من مجرد أفكار إلى ممارسة حقيقية في إطار ما هو ممكن و متاح و بالتالي المساهمة الفعلية في مسار التنمية الوطنية، إذ يقول "عبد الحليم الزيات يرتبط الحزب

بعملية التنمية السياسية ارتباطا وثيقا و مؤثرا فهو من ناحية يعد أحد نتائجها و بالتالي يعتبر متغيرا تابعا لها و هو من ناحية أخرى يمثل أحد الميكانيزمات الأساسية المؤثرة فيها و هو بذلك متغيرا مستقلا عنها".[xvii]

كما يساهم الحزب السياسي في عملية التنمية السياسية بتدعيم ما يسمى بمبدأ المواطنة من خلال التأكيد على قيمة المساواة في الحقوق و الواجبات داخل المجتمع بالإضافة إلى إدماج مختلف الجماعات العرقية و السسيوثقافية داخل المجتمع في عملية تجمع بين قدرات الحزب و قابلية النظام السياسي في استيعاب الحراك الاجتماعي مما يساعد على خلق هوية وطنية واحدة تؤكد على مفهوم الولاء و الانتماء إلى الدولة الوطنية بما يدعم استمرار البناء و التطور الكلي للمجتمع.

و يقترن دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية بما يسمى بالديمقراطية - الغاية النهائية للتنمية السياسية- التي تعتبر المشاركة السياسية جوهرها إذ تعمل على توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في العملية السياسية، بالإضافة إلى توفير القنوات الشرعية التي تمكن المواطنين من التأثير في عملية القرار السياسي و تغيير بناء التمثيل السياسي كلما اقتضى الأمر و بالتالي ظهور مستويات جديدة من الولاءات و الانتماءات السياسية أي حكم الشعب نفسه بنفسه و لنفسه"[xviii]، لهذا تدل ظاهرة العزوف عن المشاركة في الحياة السياسية على وجود خلل في أداء بعض أو كل العناصر المؤثرة في عملية المشاركة و المتمثلة في النظام السياسي، الأحزاب السياسية و القاعدة الشعبية مما يضعف التنمية السياسية في النهاية و تنعكس عنه أثارا خطيرة. إذا تقوم الأحزاب السياسية بدور مهم في العملية الديمقراطية أو في التحول إليها حيث "يرى "صامويل هنتغتون" أن الديمقراطية الناجحة تعتمد على وجود مؤسسات فعالة أكثر من وجود عدد كبير من الأفراد يؤمنون بقيم الديمقراطية الليبرالية و يبحثون عن المشاركة الديمقراطية و يسجل الأحزاب السياسية كمؤسسات فعالة".[xix]

### 2-1 دور المجتمع المدني في التنمية السياسية:

يعتبر المجتمع المدني من أهم قنوات المشاركة السياسية حيث يمارس الفرد حقه من خلاله في التأثير على القرار السياسي و في تقييم و تقويم

السياسات العامة. يتمثل هذا الدور للمجتمع المدني في قدرته على تأطير المواطنين للعمل التطوعي في الشأن العام و في كل قيم المشاركة المدنية.
ينبثق هذا الدور الهام للمجتمع المدني من تركيبة هذا المجتمع قي حد ذاته و من الخصائص التي يتمتع بها و كذا من قدرته على تعبئة الأفراد و التفافهم حول العمل التطوعي بعيدا عن توجيهات الدولة إذ " يعتبر المجتمع المدني مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر فهو يتميز بالاستقلالية و التنظيم التلقائي و روح المبادرة الفردية و الجماعية و العمل التطوعي و الحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة و الدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة و رغم انه يعلى من شان الفرد إلا انه ليس مجتمع الفردية بل على العكس مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من المؤسسات." [xx]
كما يعرف المجتمع المدني على انه "مجمل المؤسسات الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية غير الحكومية وغير الارثية و التي تشكل الروابط الاجتماعية بين الفرد و الدولة".[xxi]
و عليه، يصبح المجتمع المدني يعبر عن كل المؤسسات، التنظيمات غير الحكومية و الأدوار التي تكون وسيطا بين الفرد باعتباره مواطنا من جهة و بين الحاكم من جهة أخرى. و تتجسد هذه التنظيمات في الجمعيات النسوية و الاتحادات الطلابية و الجمعيات الثقافية، الدينية و النقابات التي لا تعمل فقط على فرض وجودها بالتعبير علنيا عن آرائها و اهتماماتها في إطار الهدف الذي أنشئت من اجله و إنما تشترك أيضا في أداء الدور الاجتماعي و المدني الذي تساهم من خلاله في تفعيل صور المشاركة المدنية مما يؤدي في الأخير إلى التأثير على الخيارات السياسية للمواطنين و بلورة الرأي العام.
و يبدأ في الواقع دور المجتمع المدني في التنمية السياسية من الوظائف التي يضطلع بها هذا المجتمع إذ تلعب منظماته دورا كبيرا في تحقيق المشاركة السياسية و مراقبة الحراك السياسي و الاجتماعي و المساهمة في هذا الحراك بشكل فاعل، فالمجتمع المدني يقيم الأداء الحكومي بالكشف عن الأخطاء و الممارسات التي تتعدى حقوق الأفراد ثم يعمل على تقويم هذا الأداء بتصحيح هذه الأخطاء و المطالبة بتعديل السياسات العامة إذ يعتبر أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة.

وعليه، يعزز المجتمع المدني المشاركة السياسية عبر منظماته التي تعتبر إحدى الوسائل الأساسية التي تعمل على تنظيم حقوق الافراد و واجباتهم من خلال تأطير مشاركتهم السياسية بتعميق شعورهم بالمسؤولية اتجاه القضايا العامة توعيتهم بحقوقهم السياسية مما يقلل من ظاهرة الاغتراب السياسي و يقوي شعور الأفراد بالانتماء و المواطنة. إنها التنشئة السياسية، الوظيفة الأخرى للمجتمع المدني التي يقوم بها و التي تعتبر عملية تأهيلية، تعليمية و تثقيفية يخضع لها الفرد حتى يصبح فاعلا في المجتمع، و تتحمل منظمات المجتمع المدني مسؤولية هذه التنشئة السياسية لأنها الأقدر على ذلك.

و مما لا شك فيه أن المجتمع المدني يعد بمثابة الأرضية التي ترتكز عليها الصيغة الديمقراطية من خلال الوظيفة التي تقوم بها منظماته و المتمثلة في تربية الملايين من المواطنين على قيم الديمقراطية و تدريبهم لاكتساب الخبرة اللازمة لممارستها في المجتمع انطلاقا من ممارسة هذه القيم على مستوى منظمات المجتمع المدني في حد ذاتها بالتعبير عن الرأي و الاستماع إلى الرأي الآخر، المشاركة في اتخاذ القرار و في انتخاب قيادات المنظمة و الرقابة على الأداء و تقييمه مما يجعل من منظمات المجتمع المدني من أفضل المدارس للتنشئة و التدريب العملي على القيم الديمقراطية. فإذا كان المجتمع المدني يلتزم في وجوده و نشاطه بقيم و معايير الاحترام و التسامح و المشاركة و الإدارة السلمية للتنوع و الاختلاف فان هذه المعايير ذاتها تقوم عليها الديمقراطية كصيغة لإدارة الصراع في المجتمع الطبقي بوسائل سلمية و باعتبارها أسلوب حياة يشمل كافة مجالات المجتمع".[xxii]

وعليه يوجد علاقة وطيدة بين المجتمع المدني و الديمقراطية -الغاية النهائية للتنمية السياسية- بحيث يصعب في غياب الديمقراطية بناء مجتمع مدني فعال لأنه لا يمكن أن توجد منظمات المجتمع المدني و تتفاعل في ظل أنظمة استبدادية ، كما أن "النظام الديمقراطي لا يمكن أن يتأسس إلا بوجود مؤسسات المجتمع المدني حيث لها الدور الفعلي في التعبير عن المصالح المتمايزة و المتنافسة و تمثيلها في أجواء ديمقراطية سليمة".[xxiii]

## خاتمة:

تمثل المشاركة السياسية في الواقع أحد متطلبات التنمية السياسية ذلك أن تحقيق هذه التنمية يستلزم مشاركة كل الأطراف داخل المجتمع بإتاحتهم الفرصة و بلا تمييز حق المشاركة في صنع السياسة العامة للبلاد مما يعمق لديهم شعورهم بالانتماء و الولاء فيتحول بذلك دورهم من مجرد أعضاء في جماعة إلى مواطنين سياسيين يؤثرون في السياسة العامة من خلال مشاركتهم في وضع الأهداف العامة لمجتمعهم . انه مفهوم المواطنة الوثيق الصلة بالمشاركة السياسية و الذي ينعكس في النهاية و بالضرورة على تحقيق دولة وطنية قائمة على أساس ديمقراطي تشاركي تلعب فيه الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني دورا فاعلا في تحويل الانقسامات الطبيعية في المجتمع إلى انقسامات منظمة بعملية تأهيلية، تعليمية تسمى التنشئة السياسية مما يجعل من المشاركة السياسية في النهاية إما محفزا لتحقيق تنمية سياسية أو معيقا لها إذ يسفر غياب ثقافة المشاركة عن ما يسمى بأزمة المشاركة التي تنشأ عندما يعجز النظام السياسي عن التكيف مع الحراك السياسي فلا يستطيع استيعاب المطالب و تمثيلها سياسيا مما يؤثر بشكل كبير على شرعية هذا النظام.

التهميش :

[i] ثامر محمد كامل الخزرجي، "النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة" ص 181

[ii] سويم العزي، "علم النفس السياسي: قراءة تحليلية نقدية لطبعة الاولى، الاردن، اثراء للنشر و التوزيع، 2010، ص 145

[iii] الطاهر علي موهوب "سيكولوجية التنشئة الاجتماعية"الطبعة1 القاهرة دار العلم و الايمان 2010، ص 101.

[iv] ثامر محمد كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص ص 181، 182

[v] السيد عبد الحليم الزيات "البنية و الاهداف"، الجزء 2، الاسكندرية 2002، ص 85

[vi] ثروت مكي، الاعلام و السياسة: وسائل الاتصال و المشاركة السياسية"، الطبعة1، القاهرة، عالم الكتب، 2006،ص 65

[vii] جيمس اندرسن، " صنع السياسة العامة"، ترجمة: عامر الكبيسي، عمان، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، ص 56

[viii] ثروت مكي، مرجع سايق، ص ص 66-67

نصر محمد عارف، ابستيمولوجية السياسات المقارنة،بيروت المؤسسة الجامعية للدرسات و [ix]النشر و التوزيع 2002، ص 330
فاطمة بودرهم/ "ازمة المشاركة السياسية في الدول النامية- مع الاشارة الى الجزائر-، مجلة [x]فكر و مجتمع، العدد 15، يناير 2013، ص 232.
علي الغربي و اخرون، "تنمية المجتمع من التحديث الى العولمة"، الطبعة1، القاهرة دار [xi]الفجر للنشر و التوزيع ،2003، ص 3.
[xii] Robert Pakcenham : « approaches to the study of political development », the Johnes Hopkins university press , http : www.jstor.org
احمد وهبان، "التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية"، الاسكندرية، كلية التجارة، قسم [xiii]العلوم السياسية، ص 110.
محمد شطب عيدان المجمعي، "النخبة السياسية و اثرها في التنمية السياسية"، مجلة جامعة [xiv]تكريت للعلوم القانونية و السياسية العدد 04،
ص ص 147-148.
سعاد الشقاوي، "الاحزاب السياسية اهميتها نشاتها وظائفها جامعة القاهرة (بدون مكان [xv]نشر)، 2005، ص ص 22-23.
الكيلاني و اخرون،" موسوعة العلوم السياسية"، الكويت، مطبعة الوطن، 1994، ص [xvi]478.
السيد عبد الحليم الزيات، " التنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي: الادوات و [xvii]الاليات"، دار المعرفة الجامعية،
2002، ص 151.
عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي"، الاسكندرية، دار [xviii]المعارف ، 1986، ص 122
بلقيس احمد منصور، "الاحزاب السياسية و التحول الديمقراطي"، مصر: مكتبة مدبولي، [xix]2004، ص. ص 15-16
الحبيب الجنحاني، " المجتمع المدني بين النظرية و الممارسة"، مجلة عالم الفكر، العدد 03، [xx]المجلد 27، الكويت، المجلس
الوطني للثقافة و الفنون و الاداب، يناير، مارس 1999، ص 36.
الحسين شعبان، " نواقد و الغام المجتمع المدني"، بيروت، دار ورد الاردنية للنشر و [xxi]التوزيع، 2009، ص 34.
محمود مؤيد جبير، سعود احمد الريحان، " المجتمع المدني في الوطن العربي : واقع و [xxii]تحديات"، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية و
السياسية، العدد 04، (بدون سنة)، ص 283.
عبد الجليل مفتاح، " دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب [xxiii]العربي"، مجلة المفكر، العدد 05، مارس
2010، ص 13.